

البحث عن فلسطين والقضية الفلسطينية في المناهج التعليمية العربية

دراسة من إعداد

راغدة عسيران

(القدس للأنباء/ خاص)

أذار / مارس 2015

الفهرس

2	مقدمة
5	1 - المناهج الفلسطينية : تجزئة الوطن وتغيب اللاجئين
9	تشويه التاريخ واللغة في المناهج الصهيونية
12	2 - المناهج العربية: من تغيب القضية الى الرواية الدولية التطبيقية
18	تدخل اليونسكو التطبيعي في المناهج التعليمية العربية
22	3 - مناهج الأونروا: محاولات تطبيقية في ظل تجزئة اللجوء
26	التوصيات
27	تلخيص

مقدمة

تنتقل المناهج التعليمية المقررة في دول العالم أفكاراً وآراء وتطلعات الأنظمة الحاكمة ونخبها، وتشكل الأداة الأولى والأوسع انتشاراً لتلقين الأجيال الصاعدة مبادئ انخراطها في هوية الوطن المحدد ودورها المرتقب فيه. هذا ما يفسر التغييرات الشاملة لهذه المناهج في الدول غير المستقرة أو بعد الثورات والانقلابات، أو الجزئية في بعض الدول التي تتناوب أحزابها على الحكم، مثل فرنسا، حيث تتصارع تياراتها الفكرية حول محطات تاريخية أو مفاهيم مجتمعية معينة. من خلال هذه المناهج، تحاول الطبقات أو الفئات الحاكمة بث تصوراتها المتعلقة بالدولة والمجتمع وتاريخه وقيمه، وبالدول الإقليمية وغيرها من دول العالم، وبالمشاكل والصراعات التي تعاني منها المجتمعات البشرية، وتاريخها وحضاراتها.

لم ينبع دائماً تغيير المناهج التعليمية المقررة في الدول عن إرادة محلية، بل سعت الهيئات الدولية التابعة للأمم المتحدة، ومنها اليونسكو، إلى تبديل أو إلغاء أجزاء منها، في دول عانت من الحروب والتعبئة العنصرية، بين الدول الأوروبية مثلاً بعد الحرب العالمية الثانية. وتسعى هذه الهيئات الدولية إلى تغيير مناهج دول أخرى لتنسجم مع مفهومها ونظرتها للقضايا العالمية، كما تسعى الدول الغربية المهيمنة (الولايات المتحدة ودول أوروبية) وهيئات، كالبنك الدولي، إلى تغيير المناهج التعليمية في الدول "النامية"، لا سيما التي تقع تحت نفوذها، عن طريق "المساعدات" المالية والخبراء من جهة والضغط السياسية والتجارية من جهة أخرى، لتتبنى هذه المناهج المفاهيم والتطلعات الغربية الامبريالية، بحجة إرساء السلام العالمي ونبذ الكراهية بين الشعوب.

إلى جانب المضمون الفكري والسياسي الذي تبثه هذه المناهج التعليمية والذي يتم تغييره وفقاً للتقلبات السياسية والضغط الخارجية، تقوم طواقم متخصصة محلية أو عالمية بتعديل أو تغيير، بشكل جذري، طرق التعليم وفقاً للنظريات التربوية الحديثة أو الشائعة. لن نتطرق هذه الدراسة إلى هذا الجانب من التغييرات، رغم أهميتها وتداعياتها على تكوين شخصية الفرد والمجتمع.

1 - انطلاقاً من كون القضية الفلسطينية المركزية للأمة العربية والإسلامية، وأن وجود الكيان الصهيوني يشكل تهديداً مباشراً على شعوبها، كيف يتم توعية الأجيال الصاعدة حول هذه القضية من خلال المناهج التعليمية المتبعة في الدول العربية؟ ماذا تعرف هذه الأجيال

التي تتردد يومياً الى المدارس عن فلسطين والشعب الفلسطيني وتاريخ القضية الفلسطينية وعلاقة هذه القضية بماضيها وحاضرها ومستقبلها، في الوقت الذي يسيطر فيه الإعلام المعادي ويبث سمومه لإخفاء وجود شعب عربي يصارع الاحتلال والإبادة منذ أكثر من قرن من الزمن؟ كيف تتعامل الدول العربية، من خلال المناهج التربوية التي صاغتها للأجيال الصاعدة، مع القضية الفلسطينية، وما هي الرؤية التي تريد نقلها الى هذه الأجيال حول الصراع العربي - الصهيوني، مهما كان خطابها السياسي العلني والإعلامي؟

2 - لا شك أن الضغط الذي تمارسه الدول والدوائر الغربية لتغيير المناهج التعليمية العربية يساهم بشكل كبير في تجهيل الأجيال الصاعدة حول قضايا مصيرية كثيرة، وأهمها القضية الفلسطينية المركزية، غير أن الفئات الحاكمة في معظم هذه الدول تسعى أيضاً الى إبعاد هذه الأجيال عن معرفة هذه القضية، لأسباب عديدة ومتنوعة، ومنها الانغلاق حول الهوية "الوطنية" الضيقة التي حددتها الدوائر الغربية المسيطرة، واعتبار فلسطين شأناً فلسطينياً بحتاً وُضع تحت الوصاية الدولية، يتم حلّ "مشكلتها" عبر تدخل المجتمع الدولي وليس بمشاركة الشعوب العربية في عملية تحريرها.

3 - تتحمل منظمة التحرير الفلسطينية جزءاً من المسؤولية لما وصلت إليه الأمور في الساحات العربية والإسلامية عندما شددت على أن القضية الفلسطينية شأناً فلسطينياً خاصاً، وأن على الشعوب العربية والعالمية دعم فقط سلطة أقيمت على أجزاء من الوطن المحتل، تحت مسمى "دولة فلسطين". ثم أدت ضغوط الدول المانحة والهيئات الدولية على السلطة الفلسطينية، إضافة الى الضغوط الصهيونية المباشرة وغير المباشرة، الى صياغة مناهج تعليمية فلسطينية تشوّه تاريخ وجغرافيا فلسطين والقضية الفلسطينية. رغم ذلك، تفتعل الدوائر الصهيونية في العالم بين الحين والآخر ضجيجاً مسعوراً بسبب كلمة أو خارطة أو مقطع ورد في هذه المناهج يؤكد على الحق الفلسطيني التاريخي.

4 - تعمل الأونروا التابعة للأمم المتحدة في 5 مناطق (قطاع غزة، الضفة الغربية، الأردن، لبنان وسوريا) حيث افتتحت مدارس للتعليم الأساسي والثانوي (في لبنان) لتعليم اللاجئين الفلسطينيين. تتبع الأونروا المناهج التعليمية المعتمدة في الدول العربية "المضيضة" لتمكين اللاجئين من متابعة دراساتهم في هذه الدول، غير أن هذا يعني من جهة أخرى أنه يتم تجزئة التعليم الخاص بالفلسطينيين الى عدة مناهج، بعضها لا تُعنى بالقضية الفلسطينية أساساً، ما مفاده أنه في الوقت الذي تشدد فيه المناهج التعليمية العربية على الانتماء للوطن "الصغير"، يبقى اللاجئ الفلسطيني في دول الجوار خارج هذه المواطنة فعلياً ويفتقر الى منهج تعليمي

يؤكد على انتمائه لفلسطين كقضية وتاريخ. في هذا السياق، تأتي المبادرات الفردية لتغطي عملية التجهيل هذه، إضافة الى الجمعيات والنوادي والأحزاب التي تعمل لسد بعض الثغرات.

تحاول هذه الدراسة رصد مكانة فلسطين والقضية الفلسطينية في المناهج التعليمية العربية وتأثير الضغوطات الدولية والغربية على كيفية تعليم هذه القضية، من خلال متابعة مناهج بعض الدول العربية والاستعانة بالدراسات والمقالات حول الموضوع. لا يمكن اعتبار هذا الرصد شاملاً ويغطي كافة الدول وكافة المناهج، بل هو جزئي يكفي أحياناً بالمقررات الرسمية و ببعض النماذج الخاصة بالتاريخ والتربية المدنية والوطنية. كما تتناول الدراسة المناهج التعليمية الفلسطينية المطبقة في أراضي السلطة الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) كنموذج لوصاية الدول الغربية المانحة والأمم المتحدة على القرار الوطني الفلسطيني، وإشكالية المناهج التعليمية المتبعة في مدارس الأونروا التي تتبع المناهج المقررة في الدول "المضيقة" للاجئين الفلسطينيين مع إضافة ما تقره تعليمات الدول الغربية المانحة.

1 – المنهاج الفلسطيني : تجزئة الوطن وتغييب اللاجئين

تناولت عدة دراسات أكاديمية مسألة المناهج الفلسطينية المتبعة في الأراضي التابعة للسلطة الفلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية¹، لا سيما الكتب المدرسية الخاصة بالتربية المدنية والعلوم الاجتماعية، غير أنها لم تركز جميعها على دراسة المضمون الوطني ومطابقته للمنطلقات الأساسية للشعب الفلسطيني (وحدة الأرض والشعب والقضية) بل اكتفى بعضها بدراسة مدى تطابق الكتب المدرسية مع المعايير الفنية والتربوية التي يجب تطبيقها في هذا المجال. وفي حين اعتبرت بعض الدراسات أن المناهج الفلسطينية نابعة من إرادة فلسطينية مستقلة ("أول مرة في تاريخ فلسطين المعاصر")، ركزت دراسة آيات حمدان² على تدخل الدول الأجنبية ووكالاتها في صياغة المناهج التربوية الفلسطينية ضمن "المساعدات" المتعددة التي تتلقاها السلطة الفلسطينية من الدول المانحة.

لم تكن هذه "المساعدات" مجانية، بل اشترطت الدول المانحة مشاركة السلطة الفلسطينية في "العملية السلمية" بعد أن اعترفت بدولة العدو على الأراضي المحتلة عام 1948، كما وضّح ذلك مدير مكتب المفوضية الأوروبية في الضفة الغربية (جون كير) في أيلول 2007 قائلاً "إن حجم الدعم الاقتصادي للشعب الفلسطيني مرتبط بالتقدم في العملية السلمية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي". تشير آيات حمدان إلى أن "حصول القطاع الاجتماعي على أعلى نسبة (من المساعدات) تصل إلى 40% يؤكد الطابع السياسي للتمويل"، حيث تسعى الدول المانحة إلى تحقيق "هندسة اجتماعية" داخل المجتمع الفلسطيني ومؤسساته، من خلال التدخل في السياسات الاجتماعية والإعلامية والتربوية والقانونية.

في مجال التربية، أتت "المساعدات" من منظمة اليونسكو، كهيئة دولية تعنى بالشأن التربوي، وتطبق القرارات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة وبرامج يتم تمويلها من جهات معينة نافذة. أبرمت هذه المنظمة اتفاقية مع وزارة التربية والتعليم عام 1994 بعد إقامة السلطة، تحدّد بموجبها إنشاء مركز تطوير المناهج الفلسطينية، وبدعم من وزارة التعاون الدولي الإيطالية، أنشأت الوزارة مركز المناهج الفلسطيني في رام الله في العام 1995. مولّت الحكومة البلجيكية معظم المناهج التربوية، إلى جانب الحكومة الإيطالية وقدمت المساعدة الفنية لإنجاز الكتب المدرسية. ثم نفذت مؤسسة DPK الأميركية (المتعاونة مع "الوكالة الأميركية للتنمية") "مشروع نظام" وهو مشروع خاص بتطبيق القانون وتعليمه، بدأ نشاطه مع جامعة القدس عبر

¹ سمية شاتي يونس هندي، جامعة النجاح، نابلس، (2009)، شمس صالح بنات، الجامعة الإسلامية في غزة، (2010)، د. نعمان عمرو، جامعة القدس المفتوحة، منطقة الخليل التعليمية (2010)، وغيرها من الدراسات

² آيات حمدان، المساعدات الخارجية وتشكيل الفضاء الفلسطيني، مركز بيسان، 2010

كلية القانون ثم انتقل الى "تقييم مناهج التربية المدنية من الصف الأول حتى الصف التاسع، وإعداد دليل تدريس تربية مدنية للمعلمين، وتدريب مجموعة من المدراء والمشرفين من كافة المحافظات في الضفة الغربية ليصبحوا مدربين.."، ما يؤكد على أن مناهج السلطة الفلسطينية لم تنبع عن إرادة وطنية مستقلة، بل تم تقييدها بالاتفاقيات السياسية مع العدو وبالقرارات الدولية، لا سيما قرارات منظمة اليونسكو التي تدعو الى إدراج مواضيع خاصة بـ "حقوق الإنسان" وحل الصراعات بطرق سلمية" و"العيش المشترك" في المناهج التعليمية والكتب المدرسية (توصيات 2003).

بعد الاحتجاجات الصهيونية على هذه المناهج، قامت لجان عديدة (برلمان أوروبي ومراكز دراسات أميركية) بتقييمها واعتبرت أن الكتب المدرسية الفلسطينية الجديدة "خالية من أي محتوى تحريضي ضد "إسرائيل"، وهو مناهج "سلمي، لا يحرض على الكراهية أو العنف ضد "إسرائيل" أو الصهيونية، ولا حتى ضد القيم والتقاليد الغربية" (تقرير مركز "فلسطين / إسرائيل" للبحث والمعلومات IPCRI 2003)، أي أن مناهج السلطة الفلسطينية مطابقة لتوجهات الجهات المانحة، إلا أن العدو واصل حملاته العدائية ضدها، محاولاً ممارسة ضغط إضافي كي تتبنى السلطة الفلسطينية الرواية الصهيونية بدلاً من التاريخ الفلسطيني.

بعد معاينة بعض الكتب المدرسية الصادرة في رام الله بين 2001 و 2012³، يتضح أن السلطة الفلسطينية ومموليها يسعون الى تكريس فكرة الدولة الفلسطينية على الأراضي المحتلة عام 1967، وبالتالي الى الاعتراف بالكيان الصهيوني على الأراضي المحتلة في العام 1948، كما ورد في بعض الدراسات حول الموضوع، أي أن الوطن الفلسطيني الحالي هو فقط الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث حدّدت "الحدود الجغرافية فلسطين بخطوط الضفة الغربية وقطاع غزة". في كتاب التربية المدنية للصف الأول الأساسي (2001)، "تبنى وطن" و"نحافظ على الوطن" إشارة واضحة على أن الوطن يقتصر على الأراضي التي تديرها السلطة الفلسطينية. يتكرر هذ المفهوم الضيق للوطن في عدة مناهج، رغم ذكر "فلسطين التاريخية" أحياناً.

يشير كتاب التربية الوطنية للصف السادس الى الاحتلال "الإسرائيلي" في العام 1948 وطرّد الشعب الفلسطيني الى "الدول المجاورة" وثورة عز الدين القسام، وجاء ذكر النكبة أكثر من مرة، غير أن التركيز على "المسيرة السلمية" بعد اتفاقيات أوسلو يضع كل ما سبق في خانة التاريخ الذي طُويت صفحاته، ما يعني أن "دولة فلسطين" هي دولة ما بعد الاحتلال، كما يريد

³ "جغرافية فلسطين" للصف السابع الأساسي، "التاريخ العربي الحديث والمعاصر" للصف التاسع، "التربية الوطنية" للصف التاسع الأساسي، "التربية الوطنية لصف السادس الأساسي، "التربية المدنية" للصف الأول الاساسي، "التربية الوطنية" للصف العاشر الأساسي.

لها المجتمع الدولي والمانحين أن تكون، إذ تركز الكتب المدرسية على تعليم ماهية مؤسسات السلطة. تتناول بعض الكتب المدرسية مسألة اللاجئين الفلسطينيين (وأحياناً يطلق عليهم اسم "الجاليات الفلسطينية في الدول العربية") للتذكير بالقرارات الدولية التي يجب تطبيقها، رغم أن القرارات الدولية الأخرى التي يتم تدريسها والتي تبنتها السلطة الفلسطينية (قرارات 242 و338 وما تلاها من اتفاقيات) لا تتحدث عن القرار 194 الخاص بعودة اللاجئين، بل تطرح "حلاً عادلاً لقضية اللاجئين" أي وفقاً لموازين القوى الدولية وموافقة دولة العدو.

تبدو التناقضات كبيرة وكثيرة في هذه المناهج، إذ لم تطرح رؤية واضحة حول القضية الفلسطينية في كل مراحلها: تركز بعض المقاطع أو الدروس على شراسة الاحتلال وعنصريته وكيف شرّد الفلسطينيين في 1948 و1967 ليحل مكانه، ومن جهة أخرى، تصوّر الكتب المدرسية الاحتلال الصهيوني كجهة تمنع السلطة الفلسطينية من بسط سيطرتها على الأراضي المحتلة عام 1967، لأنه لا يطبق الاتفاقيات المبرمة. يعتبر الكاتب ناثن ج. براون في دراسته⁴ أنه "لتفادي إثارة التلاميذ، فإن الكتب تتعامل مع المواضيع الحساسة بشكل عرضي... قرر المربّون الفلسطينيون أن لا يقدموا القصة بشكل متماسك"، لا سيما أن المفاوضات بين السلطة والكيان الصهيوني ما زالت معلقة.

يصف كتاب الجغرافيا للصف العاشر مثلاً طبيعة فلسطين ومدنها وتوزيع الموارد فيها والمواصلات، دون التطرق ولو مرة واحدة الى وجود احتلال ينهب هذه الموارد ويمنع التواصل بين المناطق الفلسطينية (أراضي 48 وبقية المناطق أو حتى بين غزة والضفة وبين مناطق ومدن الضفة الغربية والقدس). وعندما يذكر الكتاب الاقتصاد الفلسطيني، ورغم تغطية الخرائط لكل الأرض الفلسطينية، تبدو الصورة خيالية حيث لا يميّز بين طبيعة الاقتصاد في الأراضي المحتلة عام 1948 وتلك الخاصة لمناطق السلطة، من جهة، ومن جهة أخرى، يتجاهل تأثير اقتصاد الكيان المحتل على اقتصاد "المناطق الفلسطينية". أحياناً، تكون فلسطين "التاريخية" هي الأرض المسلوقة والمحتلة، وفي معظم الأحيان، الوطن يقتصر على الضفة الغربية وقطاع غزة، والولاء للوطن المطلوب هو الولاء لهذا الجزء من فلسطين. وعند الحديث عن قيمة "الحرية" في كتاب التربية الوطنية للصف السادس، اعتبر أن قدوم السلطة الى "أرض فلسطين المحررة" خير مثال على هذه القيمة.

أما بالنسبة لمدينة القدس، فيتم ذكرها لدى الحديث عن الأماكن المقدسة (المسجد الأقصى وكنيسة القيامة) كما تذكر مدينتي بيت لحم والناصرة لاحتوائهما على معالم دينية مسيحية، أي

⁴ "الديموقراطية، التاريخ والجدل حول المنهج التعليمي الفلسطيني، ترجمة أديب قعوار، 2001

أن المناهج التعليمية الفلسطينية لا تتجاوز الحدود المرسومة للسلطة من قبل الجهات المانحة والراعية لاتفاقيات "السلام" مع الكيان الصهيوني (انتظار المفاوضات حول القدس واللاجئين). لا يدرس الطالب معالم القدس "الشرقية" وأحياء البلدة القديمة، كما لا يطلع على الأماكن الأثرية الفلسطينية الواقعة في القدس "الغربية" وجوارها، المحتلة عام 1948.

تحتوي المناهج الفلسطينية الخاصة بالتربية الوطنية والمدنية على التعريف بالمؤسسات الفلسطينية (مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة)، ولكنها لا تفيد الطالب الفلسطيني بمعلومات حول حركات المقاومة التي "حررت" الأرض التي قامت عليها السلطة. فاقترنت المقاومة على فترة ما قبل الاحتلال الصهيوني (ثورة الشيخ عز الدين القسام) وبعد 1948 على الانتفاضتين، وكانت نتيجة الأولى إقامة السلطة في الضفة الغربية وقطاع غزة. يخلو الجزء المخصص للمقاومة في منهاج التربية الوطنية للصف التاسع من أي ذكر للمقاومة المسلحة بعد 1965. ولكن في المقابل، يتعرف الطالب على تفاصيل الحياة الإدارية في مناطق السلطة وعلى الوزارات والقضاء، وعلى "الحياة الديمقراطية"، مع إنكار تام لوجود أحزاب وفصائل إسلامية خارج منظمة التحرير قاومت الاحتلال، إلا في كتاب التربية الوطنية للصف العاشر حيث ورد صفحة 62 أن لـ "حركة الجهاد الإسلامي"⁵ عضوان في "المجلس المركزي الفلسطيني" المؤلف من 35 عضواً (1).

لاحظ باحثون أن مفهوم "حق العودة" وما يقتضيه من سرد تاريخي (النكبة والمجازر وتدمير القرى والبلدات، واللاجئون ومخيمات اللجوء وتاريخها) لم يرد بشكل كافٍ في هذه المناهج، إذ بقي شعاراً ترفعه السلطة بانتظار "الحل العادل" الذي سيؤمنه "المجتمع الدولي". لم تذكر قضية اللاجئين بحد ذاتها إلا في منهاج صف التاسع للتربية الوطنية، الذي يذكر في 11 صفحة "الشتات الفلسطيني" أي فلسطيني 48 (!) واللاجئين، وأماكن تواجدهم وحق العودة، الذي يضمه القانون الدولي، والقرى الفلسطينية المدمرة ليختم بالحديث عن القرارات الدولية، وخاصة قراري 242 و338.

لذا، اقترح باحثون أن تتضمن المناهج على سرديات النزوح واللجوء في الكتب المدرسية وأن يتم إدراج مسألة حق العودة ضمن تعاليم "حقوق الإنسان" التي طالبت منظمات الأمم المتحدة (اليونسكو) إدراجها في المناهج الفلسطينية، و"طرح مفهوم حق العودة بصورة منهجية تنسجم

⁵ هل تعتمد الكتاب المدرسي عدم ذكر الاسم الكامل للفصيل التابع لحركة فتح والذي لم يعد له وجود فعلي على الساحة الفلسطينية لتضليل القارئ وجعله يعتقد أن "حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين" تشارك في "المجلس المركزي الفلسطيني" ؟

وتطلعات الشعب وقيم المجتمع والابتعاد عن العشوائية في الطرح في إطار شامل يؤكد على الثوابت الفلسطينية⁶.

لم تكتف المناهج التعليمية الفلسطينية بتجزئة الوطن بل ذكر باحثون (في كتاب "المناهج الفلسطينية: إشكالات الهوية والمواطنة" إصدار مواطن، رام الله 2008) "غياب تاريخ فلسطين لصالح التركيز على تاريخ الحضارات المختلفة" في المراحل الابتدائية والإعدادية من كتب التاريخ، وتأتي "القضية الفلسطينية في إطار ما أسماه "قضايا عربية معاصرة" في منهاج الصف التاسع. وفي منهاج الصف الحادي عشر، يعود تاريخ فلسطين الحديث، مع تغييب مصطلحي "النكبة" و"النكسة" وفقاً لرغبات المؤسسة الصهيونية، ليحلّ مكانه موضوع "مسيرة السلام" و"وثيقة إعلان المبادئ" (اتفاق أوسلو) التي أسست السلطة الفلسطينية. وطرح أيضاً هذا الموضوع في كتاب التربية الوطنية للصف العاشر الأساسي الذي تناول بالتفاصيل "القضية الفلسطينية والمسيرة السلمية"، أي كافة المشاريع "السلمية" وموقف منظمة التحرير ثم السلطة الفلسطينية منها.

تشويه التاريخ واللغة في المناهج الصهيونية

ركّز العديد من الباحثين على التعليم في مدارس الكيان المحتل منذ بنين بطابعه العنصري والإلغائي والتشويهي، كما صدرت دراسات في الداخل الصهيوني تفصح عنصرية المناهج التربوية والكتب المدرسية المقررة من قبل وزاراتها. ولكن ما هو محتوى المناهج الخاصة بفلسطينيين 48 الذين بقوا في أرضهم؟ علماً أن دولة العدو أعدت مناهج خاصة للمدارس "العربية" في بعض المواد التعليمية، كاللغة العربية، والتاريخ والجغرافيا وما يسمى "المدنيات". ناقش باحثون المناهج العربية قبل حوالي سنتين في "مؤتمر المناهج الرسمية في التعليم العربي" (آذار / مارس 2013) في مدينة الناصرة، بمبادرة المجلس التربوي العربي، واتضح من خلال الدراسات المقدمة أن هدف مناهج اللغة العربية "تركز على الاهتمام بالمعرفة اللغوية بينما أسقطت بقاء جوانب شخصية المتعلم الوجدانية والاجتماعية والوطنية، والتي لها أكبر الأثر على تربيته وإعداده المستقبلي". (د. كوثر جابر - قسوم)، كما يتميز مناهج الأدب للمرحلة الإعدادية "بغياب رموز الأدب الفلسطيني". وتم في منهاج الثانوي حذف نصوص أدبية لأسباب سياسية، كنصوص فدوى طوقان وغسان كنفاني بسبب دورهما في المقاومة. و"عند مقارنتها منهاج اللغة العربية في المدارس العربية مع منهاج اللغة العبرية

⁶ د. عدنان عمرو، مدى احتواء مباحث التربية الوطنية للمرحلة الأساسية العليا في فلسطين لمفهوم حق العودة" جامعة القدس المفتوحة، منطقة الخليل التعليمية، 2010 م / 1431 هـ -

في المدارس اليهودية، وجدت الباحثة أن "منهاج اللغة العربية يركز بشكل عام على نقل شبه تام من منهاج اللغة العبرية... فعلى عكس منهاج اللغة العبرية الذي يهدف إلى ترسيخ القيم اليهودية والصهيونية والقومية، فإن منهاج العربي لا يشير إلى تدريس اللغة العربية كرافعة لتعزيز الهوية الجماعية والقيم الوطنية والقومية للطلاب العربي"⁷، أي أن الاحتلال يسعى إلى إفراغ التعليم العربي من "مقوماته القومية والهوياتية والأيدولوجية، وتمييع عملية تدريس اللغة العربية في حصر دورها وقيمتها في الجانب الوظيفي والتواصلي فقط".

يفيد البروفسور مصطفى كبها، عند تناوله منهاج التاريخ، أنه حصلت تغييرات مهمة فيه عام 1999، من حيث الانفتاح على الهوية الفلسطينية (سنوات ما بعد اتفاقيات أوسلو وقبل انتفاضة الأقصى)، رغم "تهميشه لموضوع الحركة القومية العربية" ولكن سرعان ما أعيد منهاج العام 1976 المعدل، حيث غابت فلسطين وتم التشديد على المصطلحات الصهيونية "أرض إسرائيل" و"صهيون". ومن جهة أخرى، يؤكد منهاج الخاص بالمدارس العربية على "المصير المشترك للعرب واليهود"، ما لا يذكر في منهاج المخصص للطلاب اليهود. يؤكد هذا التوجه العنصري أستاذ التربية في جامعة النجاح في نابلس، غسان ذوقان الذي شرح كيفية تعاطي المؤسسة الصهيونية مع الطلاب: "إن المناهج الإسرائيلية تعطي على نمطين بحيث لا تُدرّس نفس المفاهيم للطلاب العرب داخل الكيان؛ فالنمط الذي يُعطى للطلاب العرب يركز على التسامح والتعايش السلمي والتطبيع وما شابه ذلك، وفي المقابل فإن النمط الذي يعطى لليهود تخلو مناهجه من هذه القيم وتركز على قيم السيطرة والقوة والكرهية"⁸.

يلخص البروفسور راسم خماسي دراسته حول منهاج الجغرافيا للصفوف الإعدادية والثانوية العربية قائلاً إن "جغرافيا الإنكار لا تزال مسيطرة" (إنكار الجغرافيا الفلسطينية والتركيز على "أرض إسرائيل" وعلى الأسماء العبرية للمواقع العربية) حيث يُفرض "الخطاب اليهودي الصهيوني على الطلاب العرب" الذي "يصور العربي بأنه متخلف ومهدّد". منهاج الجغرافيا "لا يذكر اسم البلاد والمواقع باللغة العربية و يتجاهل القرى العربية المدمرة والمهجرة عام 1948".

يستخلص من هذه الجولة السريعة على المناهج التعليمية التي يتلقاها الطالب الفلسطيني على أرض الوطن المحتل أنه ليس بإمكان الجيل الصاعد أن يتعرف على فلسطين، القضية والتاريخ والجغرافيا، من خلال المدرسة، إلا قليلاً، وذلك لأن مناهج السلطة الفلسطينية قدمت صورة مطابقة لما تملّيه عليها الجهات المانحة، بشكل عام وجعلت من فلسطين أرضاً "متنازعا عليها"

⁷ موقع "بكرانت"، 18 آذار 2013

⁸ المناهج الفلسطينية تتعلم في تعليم "حق العودة" مجلة العودة، موقع ثابت نت.

تاريخياً بعدم التأكيد على حضارتها العربية والإسلامية. وفي المدارس "العربية" في فلسطين المحتلة عام 1948، تجري عملية "غسل دماغ" ممنهجة لسلخ الفلسطيني عن شعبه وقضيته وأرضه من خلال التشويه والإنكار.

وكالة القدس للأنباء/خاص

2 - المناهج العربية: من تغييب القضية الى الرواية الدولية التطبيقية

اجتاحت موجة تغيير المناهج التربوية العربية في التسعينات من القرن الماضي، تحت تأثير الضغوط الخارجية، لا سيما الأميركية. تناول هذا التغيير أموراً كثيرة، أولها التعليم الديني في بعض الدول ثم المفاهيم الدينية والسياسية والمجتمعية التي تحتوي عليها هذه المناهج. اتهمت المناهج التربوية من قبل الدول الغربية والمنظمات الدولية بأنها مسؤولة عن "التطرف" و"الكراهية" للغرب، فعمدت الى الضغط على الأنظمة العربية المختلفة، وخاصة التي تربطها علاقات اقتصادية وسياسية متينة، لتغيير مناهجها، متذرة أيضاً بأن هذه المناهج لم تعد "ملائمة لظروف العصر ومتطلبات التنمية وحاجة السوق". غطت بعض الدراسات والمقالات هذه الضغوط الخارجية ومشاركة مثقفين وكتاب محليين في هذه الحملة، وسبل التصدي لها، رغم اعترافها بضرورة إصلاح المناهج، في المضمون والشكل، ولكن بطريقة مغايرة للتعليمات الغربية.

احتلت القضية الفلسطينية جزءاً من هذه التغييرات، بعد حرب الخليج ومؤتمر مدريد في العام 1991، إذ كان المطلوب من الدول العربية تطبيع علاقاتها مع دولة العدو، حيث اعتبر أن المناهج التربوية التي تناهض الصهيونية والكيان الصهيوني وتعرّف عن القضية الفلسطينية تقف عقبة أمام هذا التطبيع. أوردت دراسة "مناهجنا بين التطوير والتغريب" (موقع المسلم، 2003) أن الإدارة الأميركية كانت قد أصدرت دراسة نقدية للمناهج السعودية انتقدت، من بين انتقاداتها الأخرى، كيف أن هذه المناهج "لا تعترف بأي حق لليهود في فلسطين وأرض إسرائيل" و"تقدم قضية فلسطين بأن احتلها اليهود الأجانب" كما ركزت على الفقرات الواردة "في مناصرة قضايا المسلمين مثل فلسطين وكشمير وغيرها" وفي "وصف اليهود والحركة الصهيونية". وفي سياق هذه الحملة، انتقد "أحد الكتاب" المحليين كيف أنه في بعض المدارس، "بما فيها الابتدائية، يعرضون صور القتلى الفلسطينيين والعراقيين، ويحرضون على قتل الكفرة".

تبنت الدول العربية هذا التوجه الجديد وانحنت أمام الضغوط، لا سيما أن "البنود الثقافية لاتفاقية تحرير التجارة العالمية" حثت أيضاً على ضرورة تطبيع العلاقات مع العدو والسير في اتجاه إنهاء الصراعات الإقليمية ووضع "تصور جديد لمنطقة الشرق الأوسط، في حقبة ما بعد انتهاء الصراع العربي الإسرائيلي الذي أعاق المنطقة بصورة كبيرة عن تحقيق التقدم" (عمرو موسى في إحدى المتنديات الاقتصادية العالمية، حين كان وزير خارجية مصر⁹). وفي نظر

⁹ محمد أحمد منصور، مناهج التعليم وخطيئة التبديل، مجلة البيان....

الدوائر الغربية، السياسية والاقتصادية (البنك الدولي الذي أشرف على تبديل المناهج في اليمن والأردن) تعتبر المناهج التربوية أولى الوسائل التي من خلالها يتم التطبيع وتشكيل "الإنسان العربي الجديد". من هذا المنطلق، لم يعد فقط تعليم القضية الفلسطينية في الدول العربية هو المستهدف، بل تاريخ وحاضر الصراع العربي الصهيوني، أي علاقة الدول العربية بهذا الصراع، الذي اتخذ أحياناً أشكالاً مسلحة ودموية، كما هو الحال في مصر وغيرها من الدول المجاورة لفلسطين. حثت الضغوط الدولية والغربية على طيّ صفحة الماضي القريب (تزييف التاريخ نوعاً ما بعدم ذكر أحداثه) والتوجه الى مسائل التنمية والديمقراطية والمشاركة وبناء السلام والاعتراف "بالآخر" والمواطنة "السليمة".

باشرت مصر السادات على تغيير مناهجها التربوية بعد اتفاقيات كامب ديفيد، حيث حذفت كل النصوص المتعلقة بالحرب مع العدو، من مواد التاريخ والقراءة. ثم استمر التغيير في عهد مبارك لينال موضوعات مختلفة، وليس فقط الصراع العربي الصهيوني، إلا أنه ركز على ترسيخ "عملية السلام" و"إزالة الكثير من أسباب العداوة في الشرق الأوسط". انتهجت المملكة الأردنية الطريق ذاته بعد توقيع اتفاق وادي عربة في العام 1994، الذي يتضمن بنود تمنع "التحريض" و"الكراهية"، حيث يعتبر العدو، وكذلك الدوائر الغربية التي أوجدته، أن مجرد التذكير بالتاريخ الفلسطيني وبالصراع العربي الصهيوني بمثابة "تحريض" وحث على "الكراهية". فغابت القضية الفلسطينية عن المناهج التربوية الأردنية، لا بل تمت إضافة مفاهيم جديدة مستوحاة من الاتفاق مع العدو.

يفيد الدكتور عدنان حسونة، رئيس لجنة التربية والتعليم في مجلس النواب الأردني الأسبق أن المناهج الجديدة لمادة اللغة العربية للصف الثامن أساسي حذفت مواضيع تؤكد على عروبة وإسلامية القدس، في حين تمت إضافة دروس "لكسر الحواجز النفسية بيننا وبين اليهود"، كما تم إلغاء كتاب القضية الفلسطينية الذي كان يدرس في الصف الثالث ثانوي والذي استبدل بـ "عشر صفحات بصورة عناوين مختصرة" في كتاب آخر. يضيف النائب بسام البطوش، رئيس لجنة التربية والتعليم في مجلس النواب الحالي، في ندوة حول المناهج التعليمية الأردنية نظمها جريدة "الدستور" في العام 2014 أن "تثقيفنا لشبابنا وأجيالنا بالقضية الفلسطينية أصبح نادراً في المناهج وحتى في الجامعات"، قبل أن يتساءل: "فلماذا نغيب القضية الفلسطينية؟ هل حُلت.. وهل انتهت...؟"، ملاحظاً أيضاً أن القضية الفلسطينية لا تخص الشعب الفلسطيني وحده، "ونحن اليوم نتداول مصطلحاً خطيراً وهو الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، وغادرتنا المصطلح التاريخي الذي كنا نعيشه وتربينا عليه وهو الصراع العربي - الصهيوني".

أثار موضوع تبديل اسم فلسطين والأردن بـ "إسرائيل" على خارطة في كتب تربوية خاصة بالمدارس الابتدائية والإعدادية موجة استنكار شعبي ونقابي قبل بداية السنة الدراسية 2014-2015. أشارت بعض التحقيقات الصحفية الى أن التبديل تم أيضاً في الكتب المختومة من قبل "الوكالة الأميركية للتنمية الدولية" التي وزعت في نفس الفترة. ويذكر أن هذه الوكالة ستدعم "تطوير التعليم في الأردن خلال السنوات الخمس القادمة بقيمة تصل الى 140 مليون دولار أميركي" كما أقرّت السفارة الأميركية في عمان¹⁰، فيما أكد النائب محمد القطاطشة "أن هناك ضغوطاً خطيرة من الممولين، حتى على البرلمان" في هذا المجال. طراً تغيير آخر على المناهج بعد إلغاء اسم الشهيد الطيار فراس العجلوني الذي دمر العديد من طائرات العدو خلال حرب حزيران 1967 من كتاب اللغة العربية للصف الثالث الابتدائي. يدلّ إصرار الدوائر الغربية الممولة على تغيير المناهج (خارطة جغرافية من هنا وحذف اسم شخصية وطنية من هناك) على الأهمية التي توليها هذه الدوائر لتغيير الوعي العربي في الأردن والدول العربية الأخرى من أجل فتح صفحة جديدة من التطبيع الشعبي مع العدو، إذ لم تعد تكتفي بالتطبيع الرسمي.

يحتل لبنان مكانة خاصة بين الدول التي لا تربطها أي علاقة أو اتفاق مع العدو ولكن لا تحتوي مناهجه أي إشارة الى فلسطين القضية، من الناحية التاريخية أو في متابعة الأوضاع الحالية، بسبب الأزمات السياسية التي يعاني منها منذ عقود. رغم تغيير المناهج في العام 2000، تم توقيف تدريس مادة التاريخ في 2001، اذ تبين أن "تعليم مادة التاريخ في المدارس اللبنانية مسألة سياسية في غاية الخطورة والأهمية. فرغم مناهج التاريخ الموحد وصلاحيّة المادة التعليمية، فإن أي خلاف نظري أو أيديولوجي حول كلمة، أو صورة، أو حدث تاريخي أو تأويل أو تفسير يعرض المقرّر برمته الى الإلغاء والى تعليق العمل به..."¹¹ رغم إلغاء مادة التاريخ من المقرّر الرسمي، تبنت مدراس خاصة كتب مدرسية تعاني غالباً من "خلل فاضح في دقة النص التاريخي الذي بات يفتقر الى الأمانة التاريخية من جهة وضوابط الكتابة التاريخية للمؤلفين من جهة أخرى"، ناهيك عن الكتب الأجنبية المستوردة التي تستعملها بعض المدارس الخاصة، حيث تم فضح قبل سنوات (2009) استيراد كتاب تعليم اللغة الإنكليزية ورد فيه مقتطف من رواية إشكالية من حيث مصداقية تأليفها، لفنّانة يهودية خلال الحرب العالمية الثانية، كان لها صدى واسع في الدول الأوروبية لدعم الكيان الصهيوني.

¹⁰ صحيفة الأخبار اللبنانية، 17 ايلول 2014

¹¹ مسعود ظاهر، أزمة كتاب التاريخ المدرسي في لبنان : رؤية مؤرخ، جريدة النهار، 7 ايلول 2009

انفتحت المناهج اللبنانية الجديدة على "عالم الحياة" وواكبت "العصر من خلال إدخال مواد دراسية جديدة وموضوعات إنسانية هي سمة الحضارة المعاصرة"¹² غير أنها اختارت عدم إدراج القضية الفلسطينية وموضوعات أخرى، التي تبدو إشكالية، في هذه المناهج. غياب الموضوع الفلسطيني في المناهج التعليمية اللبنانية لا ينبع من الضغوطات الغربية والصهيونية، كما هو الحال في مصر والأردن، بل ناتج عن صراع فكري وسياسي لم يحسم بعد في داخل المجتمع اللبناني، ولكنه يتوافق مع التوجهات الدولية التي ركزت على موضوعات "عالمية" كحقوق الإنسان والمرأة، والمواطنة والديمقراطية والبيئة، بدلاً من مواجهة الواقع وتعليمه، بما فيه القضية الفلسطينية.

شكلت المناهج التعليمية التونسية نموذجاً لمقاربة القضية الفلسطينية ضمن الرؤية العربية الرسمية، من حيث المضمون، وضمن الرؤية العالمية المفروضة من قبل المؤسسات الدولية، من حيث محدودية تناولها. بعد مضي سنوات في المدارس التونسية يتعلم فيها التلميذ التونسي تاريخ وجغرافيا تونس بالتفاصيل، وتاريخ وجغرافيا أوروبا ودول آسيوية وأميركية، يلتفت الى "القضية الفلسطينية" (حصة واحدة) في التعليم الإعدادي الصف التاسع ضمن مقرّر "العالم بعد الحرب العالمية الثانية" مع تخصيص من 5 الى 7 ساعات سنوياً لمجموع المقرّر (3 حصص)، ثم يتبعه في التعليم الثانوي ضمن مقرّر "أزمات العالم المعاصر وتحولاته" يخصص من 9 الى 11 ساعة سنوياً (خمس حصص) وفي الشعبة العلمية، السنة الثالثة، ضمن مقرّر "تحرر الشعوب المستعمرة"، يخصص للمقرّر من 8 الى 10 ساعات (4 حصص)، أي أن 4 ساعات فقط تقريباً تغطي القضية الفلسطينية خلال سنوات الدراسة في تونس. لم تغرّر الثورة التونسية هذا المنهاج التعليمي الذي كان يُعمل به في العام 2008.

انتجت المديرية العامة للمناهج في الجمهورية العراقية كتاباً مدرسياً في التاريخ "التاريخ الحديث والمعاصر للوطن العربي" للصف السادس الأدبي (طبعة 30، 2014) يتناول القضية الفلسطينية بتفاصيلها، من خلال نظرة عروبية: "أخذنا بعين الاعتبار خصوصية تاريخ كل بلد عربي بمعنى أن المفردات والإعداد قد تعاملت مع البلد العربي على أنه جزء من كل، وهذا الكل هو الوطن العربي" (مقدمة الكتاب). يخصص الباب الثالث (من ضمن أربعة أبواب) على "أثر الحرب العالمية الأولى على الوطن العربي والقضية الفلسطينية وحركة التحرر العربي بين الحربين". يبدأ القسم المخصص لفلسطين بتعريف الصهيونية كـ "حركة عنصرية دينية سياسية استعمارية توسعية عدوانية" وبعلاقتها مع الاستعمار والامبريالية، ثم يحلّل "وعد بلفور" قبل الحديث عن "الانتداب البريطاني" وثورات شعب فلسطين حتى النكبة، ثم يعود

¹² عمر بوعزم، "الأسس والمبادئ التي اعتمدها المركز التربوي للبحوث والإنماء في إعداد المناهج التربوية الجديدة"

الكتاب الى تطورات القضية الفلسطينية من 1948 الى 1967 ضمن التطورات العربية الأخرى. الجدير بالذكر أن الكتاب يدرّس أيضاً الثورات العربية ضد الاستعمار، في المغرب والمشرق العربي، وأهم المحطات التاريخية والشخصيات التي قادت هذه الثورات. ولكن رغم أهمية هذا الكتاب الذي يتناول بداية تشكل القضية الفلسطينية حتى النكسة (1967)، لا تدل المعطيات المتوفرة إن كان الطلاب في العراق يتابعون القضية الفلسطينية في صفوف أخرى، وبعد النكسة، وفقاً لنظرة الأمم المتحدة أو المانحين أو وفقاً للمبادئ القومية والإسلامية.

ركزت الكتب المدرسية الجزائرية للصفوف المتقدمة على مصطلحات منبثقة من مكانة هذه الدولة في الصراع الدولي، ومن بينها: الصهيونية، الانتفاضة، الكفاح المسلح، المقاومة، الحركة الصهيونية، التبعية، التمييز العنصري، الاستعمار، التحرر الشامل، سلّم الشجعان ("عبارة عن مناورة سياسية وحرب نفسية أطلقها الجنرال ديغول... تقضي باستسلام الثوار وتسليم أسلحتهم مقابل ضمان حريتهم.. وقد هدف الى إفراغ الثورة من محتواها وإظهارها الى العالم على أنها ثورة جياح وتمزيق صفوفها")¹³ ومصطلحات أخرى تتعلق أساساً بحرب التحرير الجزائرية ضد الاستعمار.

رغم تبنيها صراحة قيم التحرر ورفض الهيمنة، يمكن إدراج هذه المصطلحات، وإن غابت القضية الفلسطينية بحد ذاتها عن المناهج الجزائرية (وهذا غير مؤكد)، ضمن "المقاربة القيمية" مقابل "المقاربة المعرفية" التي حددها عبد القادر حبيب عند تناوله مسألة المناهج التعليمية والمقاومة في لبنان¹⁴، أي أن تعليم قيم "التضحية والفداء" و"الصدق والوفاء والعدل والحرية" التي هي "البنى التحتية لأي عمل مقاوم أو ثقافة مقاومة" لا يقل أهمية عن تعليم مبادئ ومسار القضية الفلسطينية، إذا تم تحديد الاستعمار والامبريالية والصهيونية كأعداء للشعوب العربية والإسلامية، ولكن هذا المفهوم غير متوفر في معظم المناهج التعليمية العربية. بل على العكس، أدى تغيير هذه المناهج منذ حوالي عقدين من الزمن، الى محاولة بناء "هوية وطنية" و"ثقافة وطنية" ضمن الحدود الجغرافية والسياسية التي حددها الاستعمار. ولكن يلاحظ الباحث الأردني نصري الطرزي¹⁵ بناء على دراسة د. موسى اشتيوي في قسم الاجتماع في الجامعة الأردنية أجراها على عينة "وطنية من ألفي شاب وشابة دون الثلاثين ومن كافة المستويات التعليمية" أنه "لا يوجد أغلبية واضحة لأي هوية من الهويات" المقترحة (إسلامية، أردنية، منطقة جغرافية، عشيرة، عروبة)، و"الهويات المرتبطة بالدولة وبالهوية القومية معاً حازتا على ما يتجاوز 40% بقليل، بينما حازت الهوية الدينية على ما يزيد على

¹³ www.ta3limdz.com مصطلحات التاريخ للكالوريا - جميع الشعب

¹⁴ عبد القادر حبيب، "المناهج المدرسية والمقاومة في لبنان"، مجلة الوحدة الإسلامية، آب 2013 / رمضان - شوال 1434 هـ.

¹⁵ نصري الطرزي، "هل ثمة عروبة في الكتب المدرسية؟"

الثالث، أما الهوية التي تعبّر عن انتماءات أدنى من الدولة فحازت على حوالي 16%". يرى الباحث طرزي أن "الكتاب المدرسي الأردني" يساهم في "إضعاف الوعي بالعروبة لدى الشباب" بعد تحليله لعدة كتب مدرسية (لغة، تاريخ، تربية مدنية)، رغم أن قانون التربية والتعليم لعام 1994 يشدّد على أهمية فلسطين والقضية الفلسطينية "القضية الفلسطينية قضية مصيرية للشعب الأردني"، وعلى الوحدة العربية "الأمة العربية حقيقة تاريخية راسخة والوحدة العربية ضرورة حيوية لوجودها وتقدمها". ولكن لم تترجم هذه المبادئ في الكتب المدرسية، في حين يرى الباحث أن التركيز أحياناً على مفاهيم "دينية" لا تساعد الطالب على تحديد هويته كما جاء في كتاب الصف الأول للغة العربية، "عند التطرّق لأهميّة اللغة العربيّة ذكر الكتاب أنّها تنبع من كونها لغة أهل الجنّة ومن كونها لغة القرآن الكريم، ولم يذكر شيئاً عن الوطن أو الهوية أو الانتماء. ولعل هذا المثال يلخّص جوهر ما جرى في كتب اللغة العربيّة".

حاول الإخوان المسلمون، بعد استلامهم السلطة في مصر، تغيير بعض الفقرات في الكتب المدرسية وإدخال مفاهيم تميل إلى حقوق الشعوب. في كتاب التربية الوطنية للصف الثالث الثانوي (2012-2013)، أدخل مقطع في "فلسفة الثورات" ص 79 عن "ثورات انتفاضة المقاومة الشعبية" (في فلسطين) إلا أن المناهج التي وضعت تتحدث عن "المواطنة وحقوق الإنسان" (الصف الثاني ثانوي) وعن "الوعي السياسي"، "المجتمع المدني" و"حقوق المرأة" وعن "النظام الديمقراطي والأحزاب السياسية" و"الفرق بين الثورة والانقلاب" (التربية الوطنية، الصف الثالث الثانوي) أكثر مما تتحدث عن القضية الفلسطينية وحقوق المقاومة. لم تدم طويلاً هذه الإضافات، إذ أعلنت وزارة التربية في بداية العام 2014 أنه تم حذف "ما قام الإخوان بإضافته على المناهج".

تدخل اليونسكو التطبيعي في المناهج التعليمية العربية

تعتبر الحكومات العربية أن تدخل الأمم المتحدة واليونسكو بالذات في المناهج التعليمية العربية ضماناً لإعلاء القيم "العالمية" وجودة التعليم، متغافلين أن الأمم المتحدة ووكالاتها قد اعترفت بوجود كيان العدو في فلسطين وإنها تسعى منذ تحولها الى أداة بين أيدي الدول الغربية المسيطرة، الى "إنهاء الصراع" بين الدول العربية ودولة الكيان، دون تثبيت حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة (أولها التحرير والعودة).

أصدرت منظمة اليونسكو تعليماتها في العام 2005 الخاصة بالكتب التعليمية¹⁶ حيث شجعت الدول الأعضاء على تطوير محتوى المناهج وإدخال التقنيات الجديدة وتطبيق "الأهداف الاستراتيجية للتعليم" التي حددتها من 2002 الى 2005، وهي اعتبار التعليم حق أساسي وفقاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتطوير نوعية التعليم من خلال تنويع المحتوى والأساليب وإعلاء القيم العالمية المشتركة. وبناء على هذه الأهداف، تدخلت منظمة اليونسكو في سياسات التعليمية العربية من أجل "المساعدة في تطوير السياسات الوطنية والإقليمية"، و"دعم مقارنة تركز على الحقوق" و"إيجاد إجماع حول المعايير"، إضافة الى عمليات أخرى خاصة بأساليب وتقنيات التعليم. تتضمن "المعايير" المطالب بتطبيقها "مبادئ حقوق الإنسان" التي تلقن "حل الصراعات بطريقة سلمية" و"عدم التمييز" وممارسات أخرى "للتعليم على العيش المشترك". اعتبرت اليونسكو أن كل الوسائل التعليمية المتبعة يجب أن تتجه الى تعليم "حقوق الإنسان" أي أن الهدف هو "القضاء على كل أنواع الانحياز، وعدم التسامح والتفكير النمطي..."

لم تأخذ اليونسكو بعين الاعتبار الاحتلال والاستيطان والتهجير القسري في تعليماتها لإعادة النظر في المناهج التعليمية العربية وانطلقت من الوضع العربي القائم اليوم، أي التجزئة السياسية للوطن العربي من جهة وحصر الصراع العربي - الصهيوني بالشعب الفلسطيني وحده، من جهة أخرى، من خلال تشجيعها على التركيز على التاريخ المحلي (الوطني) وعلى مفهوم المواطنة ضمن حدود الدولة. أما بالنسبة لفلسطين، فاعتبرت اليونسكو أن "المناطق الفلسطينية" التي تديرها السلطة هي فلسطين، وقدمت الدعم المالي واللوجستي والتقني للمناهج الفلسطينية على هذا الأساس، إذ اعتبرت أن تعليم حقوق الإنسان والمواطنة الصالحة عبر الوسائل المتنوعة (محاضرات، كتب مدرسية، نشرات، ورش عمل) يأتي ضمن عملية بناء "الدولة الفلسطينية" الى جانب الكيان الاستيطاني الصهيوني. فـ "المواطنة" هي كيفية التعامل مع مؤسسات السلطة، وليس كيفية تحرير الوطن فلسطين، و"حقوق الإنسان" لا تعني الدفاع

¹⁶ A comprehensive strategy for textbooks and learning materials

عن المجاهدين والمعتقلين في السجون الصهيونية، ولا تتضمن حق مقاومة المحتل. ومن ناحية أخرى، لم تلتفت اليونسكو الى المناهج العنصرية الصهيونية المفروضة على الفلسطينيين في القدس المحتلة والأراضي المحتلة عام 1948، كما لم تلتفت الى التشويه الممنهج للغة والأدب والتاريخ العربي الإسلامي في دولة الاحتلال، رغم تعليماتها الخاصة بضرورة الحفاظ على تراث ولغة "الأقليات". في مقال للدكتور غازي حسين "تغيير المناهج التعليمية العربية... بين الأضاليل الإسرائيلية والضغوطات الخارجية المشبوهة"، يورد الكاتب أن "الدكتور إسحق الفرحان، وزير التربية والتعليم الأردني الأسبق، تلقى كتاباً من اليونسكو يطالب بإدخال تعديلات على بعض المناهج التعليمية التي تثير الكراهية ضد تصرفات اليهود. وقال الفرحان... أنه شكل فريق عمل بعد تلقيه الكتاب استعرض عدداً من المناهج التعليمية في "إسرائيل"... وأكد أنه بعد الاطلاع على برامج التعليم الإسرائيلية أجاب منظمة اليونسكو قائلاً "اجعلوا "إسرائيل" تغير ما في مناهجها واكتبوا لنا بعد ذلك لعلنا نعيد النظر". أي أن اليونسكو والمنظمات الأخرى التابعة للأمم المتحدة غير مكترثة بالاحتلال والعنف الصهيوني بقدر ما هي مهتمة بترويض الشعوب العربية وبالأخص الشعب الفلسطيني كي ينسى حقوقه المشروعة (التحرير والعودة) ويوافق على "حلول" جزئية تشرعن وجود الكيان المحتل.

لهذه الأسباب، تركز اليونسكو وغيرها من المنظمات التابعة للأمم المتحدة على عناوين خارجة عن سياق الصراع العربي -الصهيوني مثل "العيش المشترك"، و"حل الصراعات بطرق سلمية"، معتبرة أن هذا الصراع شبيه بصراعات قد تنشب بين دول لترسيم حدودها أو لأطماع اقتصادية أو غيرها.

قام الباحث عبد الله حمودة في الأردن بتحليل "مصفوفة التعليم" الصادرة عن اليونسكو¹⁷ والتي احتوت على تعليمات "لتغيير السلوك في اتجاه السلام"، للطلاب الأردنيين (والفلسطينيين في الأردن) وزيادة "الوعي لقضايا السلام والنزاعات"، و"المبادرة والعمل وتجريب حل النزاعات بطرق إبداعية وتقييم السلوك الجديد...". تفصل "المصفوفة" كيفية إدخال مفاهيم السلام الى الصفوف المدرسية، حيث يتعلم الطلاب من الصف الرابع حتى العاشر "ثقافة السلام والمدافعين عن السلام" (بيغن وأنور السادات وياسر عرفات ورايين وبيريز الذين نالوا جائزة نوبل للسلام)، و"الوفاء بالعهود" (وادي عربة مثلاً) ضمن هذه المفاهيم، كما تم توظيف بعض الآيات القرآنية لترسيخها ("ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتتي هي أحسن") مثلاً، للتأكيد على أهمية أسلوب المفاوضات مع العدو. بناء على هذه التعليمات، تم طرح مفهوم السلام والتعرف على "رجالهن ونسأهن" ونزع الخلافات واحترام المواثيق والأمم

¹⁷ عبد الله حمودة "المعاهدة الأردنية الإسرائيلية (وادي عربة) وتغيير المناهج الأردنية" ورقة عمل مقدمة الى "مؤتمر حماية الوطن ومقاومة التطبيع"، الدكتور عبد الله محمود حمودة، رئيس لجنة الحريات في رابطة الكتاب الاردنيين.

المتحدة في كافة الكتب المدرسية الأردنية، أكانت خاصة بالتربية الدينية أم الوطنية أم اللغة العربية أم التاريخ والجغرافيا.

تدعي اليونسكو أنها تقف على الحياد "الإيجابي" في الصراعات التي تجتاح الكرة الأرضية، وخاصة في الصراع العربي -الصهيوني، غير أن مفهومها للحل ما هو إلا مفهوم القوى العالمية المسيطرة اليوم على العالم. ولكن تجاوزت اليونسكو مفهومها للحياد لصالح دولة الاحتلال من خلال إطلاق مشروع تطبيعي (مشروع علاء الدين) يبيّن مفاهيم صهيونية في العالم العربي والإسلامي، هدفه "التقريب بين الثقافات، لا سيما بين اليهود والمسلمين، مبني على التعارف والتربية واحترام التاريخ (History) بالتشديد على H، رفض نزاعات الذاكرة، والبحث عن السلام..."¹⁸ ولد المشروع في العام 2009 بمبادرة جمعية صهيونية عالمية هدفها المحافظة على ذاكرة "المحرقة اليهودية" في أوروبا. باشر "المشروع" نشاطه بفتح موقع على الانترنت يتناول "الدين وثقافة وتاريخ اليهود، لا سيما المحرقة" باللغات العربية والفارسية والتركية، إضافة الى اللغتين الفرنسية والإنكليزية". وتم ترجمة كتب خاصة بالمحرقة، من بينهم "مذكرات أن فرانك" الى اللغتين العربية والفارسية. ويذكر أن هذا الكتاب المثير للجدل، إذ يشك البعض بصدقته وتاريخ تأليفه، هو الذي أثار بعض الاستنكار في لبنان لوجود مقتطفات منه في كتاب اللغة الإنكليزية، وصدر يومها استنكار مضاد من قبل "مشروع علاء الدين" بعد منع الكتاب المدرسي في لبنان. يعمل مشروع "علاء الدين" مع وزارات الخارجية الفرنسية لتأمين محاضرات، تمت في عواصم ومدن عربية وإسلامية (القاهرة، اسطنبول، بغداد، تونس، عمان، دار البيضاء، إربيل...) تتحدث عن المحرقة اليهودية في أوروبا؛ إذ يعتبر المشروع أنه يجب أن تكون "المحرقة اليهودية" التاريخ المشترك للبشرية كافة، وليس فقط جزءاً من تاريخ اليهود، لأنها "أكبر الكوارث البشرية على الإطلاق". من هذا المنطلق، قامت اليونسكو في العام 2012 بدراسة استطلاعية في 195 دولة في العالم لتقصي مكانة "المحرقة اليهودية" في المناهج التعليمية¹⁹ وذلك للضغط على الدول التي لم تدرج بعد هذا الموضوع في مناهجها. والغريب أن منظمة اليونسكو التي تعتبر نفسها وصية على ذاكرة العالم بأجمعه وليس فقط على ذاكرة جماعة أو شعب معين، لم تضغط على الحكومة الفرنسية مثلاً لتغيير منهاج التاريخ الخاص بالجزائر، حيث ما زالت الكتب المدرسية الفرنسية تعتبر أن

¹⁸ <http://www.projetaladin.org/projet-aladin.html>

¹⁹ http://www.unesco.org/new/fr/media-services/single-view/news/new_survey_examines_how_schools_worldwide_teach_the_holocaust/#.VHChDNKsXP

الاحتلال الفرنسي والمجازر المرعبة التي اقترفها المستوطنون وجنوده بحق الشعب الجزائري هي بمثابة "أعمال حضارية".

وكالة القدس للأنباء/خاص

3 – مناهج الأونروا: محاولات تطبيقية في ظل تجزئة اللجوء

ينقسم التعليم في الأونروا الى ما قبل الابتدائي أو الروضات، والتعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي، ثم التعليم الجامعي ومراكز التدريب المهنية والنسوية. المدارس الابتدائية، الأكثر انتشاراً (350 ألف طالب وطالبة تقريباً) تدرّس مناهج الدول المضيفة. مدة الدراسة في التعليم المتوسط أربع سنوات (150 ألف طالب وطالبة تقريباً)، وكان التعليم الثانوي عبارة عن منح رمزية للطلاب الفلسطينيين الذين يدرسون في المدارس الحكومية والخاصة، ولكن اضطرت الأونروا الى افتتاح صفوف ثانوية في لبنان. ينحصر التعليم الجامعي في الكليات التربوية التي تخرّج معلمين ومعلمات لمدارسها، وجرى افتتاح ثلاث كليات. بلغ عدد طلاب هذه المعاهد حوالي ألف طالب. اهتمت الأونروا بمراكز التدريب المهني حيث تعد عمالاً فنيين مختصين في عدد من المهن اليدوية والتقنية، وبلغ عدد هذه المراكز ثمانية، ثلاثة في الضفة الغربية، واثنان في الأردن، وواحد في كل من سوريا ولبنان وقطاع غزة. بلغ عدد طلابها حوالي خمسة آلاف عام 2006.²⁰

تفيد الصفحة الالكترونية الرسمية للأونروا إن "التعليم الأساسي عالي الجودة يتيح المجال للاجئين الفلسطينيين لأن يصبحوا مواطنين ومبدعين واستقصائيين وعميقي التفكير ومتسامحين، وفخورين بهويتهم وعلى استعداد للمساهمة في تنمية مجتمعاتهم والمجتمع العالمي". وتشير الصفحة الى وجود ما يقارب نصف مليون طالب مسجل (في مدارس الأونروا). وفي لبنان، يصل عدد الطلاب الى 31,753 طالب موزعين على 69 مدرسة. مما لا شك فيه، أن الوكالة قامت منذ نشأتها من قبل الأمم المتحدة في العام 1949 بمهام كبيرة ومهمة في مجال تعليم اللاجئين الفلسطينيين، وخرجت أجيالاً من الفلسطينيين المجاهدين والمناضلين الواعين لقضية شعبهم، الى جانب حملة الشهادات المختلفة الذين ساهموا في تقدم المجتمعات التي عاشوا فيها. غير أن الفضل يعود أساساً الى هؤلاء الفلسطينيين اللاجئين الذين عاشوا تجربة النكبة وحملوا وطنهم الى مخيمات اللجوء وعانوا كبقية شعبهم من الظروف القاسية والحرمان والملاحقات الأمنية، ولكنهم آمنوا بأهمية وضرورة العلم للمحافظة على معالم الوطن وتنشئة جيل متعلم ليعود الى فلسطين ويساهم في بناء الوطن المحرر، الى جانب تسهيل المعيشة في اللجوء. وذلك لأن الأونروا لم تقم بدور الداعم لتنمية الهوية الفلسطينية والمحافظة عليها في مخيمات اللجوء، إلا في الفترة التي سيطرت المنظمات الفلسطينية الوطنية على تلك المخيمات وفرضت مناهج وطنية تؤمن للطلاب فهم قضيتهم.

²⁰ "مدارس الأونروا من مراكز التعليم الى أماكن اللجوء"، خليل الصمادي، دمشق

ولكن تغيرت الأوضاع بعد التسعينات من القرن الماضي عندما طرحت مشاريع التسوية والقضاء على حق عودة اللاجئين وإقامة سلطة فلسطينية على جزء من فلسطين. همشت مخيمات اللجوء في بعض الدول "المضيضة" (لبنان) وحاول "المجتمع الدولي" الضغط على السلطة الفلسطينية لاستيعاب اللاجئين المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة للتخفيف عن دور الأونروا (نقل بعض المهام الخاصة بالمخيمات الى السلطات المحلية الفلسطينية) بانتظار إيجاد حل "عادل" لمسألة اللاجئين، مع طرح مشاريع توطين أو تهجير يقضي على حق العودة وينهي دور الأونروا. تراجع تمويل هذه الوكالة من قبل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، في الوقت الذي تصاعدت واحتدمت فيه الأزمات والحروب التي دمرت المخيمات وشردت أهلها (جنين، نهر البارد، غزة عدة مرات، سوريا). الى جانب قلة التمويل التي تعاني منه الأونروا للقيام بواجباتها ازاء اللاجئين، وذلك ضمن خطة مدروسة لإنهاء دورها، قامت الوكالة بتطبيق أهداف المنظمة الدولية في مجال التعليم (ألفية التنمية، المقاربة الحقوقية، الانخراط في "عولمة" اليد العاملة القابلة للتحرك²¹).

يحدد الدكتور عدنان إدريس²² المشكلات التي واجهها لدراسة وضع التعليم في مدارس الأونروا، أبرزها "تعدد جهات الإشراف على تعليم اللاجئين، بما يحمله ذلك من تعدد في البرامج والرؤى والفلسفات والأرقام والميزانيات و"الخطط" (على ندرتها)" و"التشتت الجغرافي للاجئين خارج وطنهم الأم فلسطين، وما انطوى عليه ذلك من خضوع مدخلات ومخرجات العملية التعليمية لبرامج ومخططات الجهات المضيضة...". يعتبر التشتت الفلسطيني أهم المشاكل التي يعاني منها التعليم، لا سيما التعليم في مدارس الأونروا التي تطبق مناهج الدول المضيضة، وفقاً للاتفاقيات المبرمة بين الأونروا والوزارات المختصة في هذه الدول، أي مناهج مختلفة تفتقر الى التربية الوطنية الفلسطينية (دراسة التاريخ والجغرافيا، القضية وحركات المقاومة)، باستثناء المناهج السورية. أما في أراضي السلطة الفلسطينية، فتطبق الأونروا مناهج السلطة، التي تبدو مقصورة عن تناول مسألة اللجوء واللاجئين وحق العودة، وحيث اختزلت "فلسطين" إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، ما يعني باختصار أن اللاجئين الفلسطينيين لا يدرسون القضية الفلسطينية ولا تاريخ وجغرافيا فلسطين إلا نادراً، وخاصة اللاجئين في لبنان والأردن. قامت بعض المبادرات الشخصية أو الفصائلية أو غيرها بالتعويض عن هذا النقص الفادح، وطبعت بعض الكتب ولكنها موزعة على الطلاب إستثنائياً، في المناسبات الوطنية. والحديث عن فلسطين داخل الصفوف يتم بمبادرة شخصية، "دون

²¹ باختصار، الوكالة تعلمك ليس من أجل أن ترجعك الى أرض الوطن بل أن تبيّك وتتفق مع أرامكو وقبلها التاب لابين وتفتح مكتب للتوظيف الخارجي وتتعاقد وتدعو الناس الى العمل في الخارج في السعودية وشمال إفريقيا والخليج والأرجنتين وغيرها" من مداخلة الباحث عدنان السلطان إدريس في ورشة عمل لدائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية، "برنامج التعليم في مدارس الأونروا - الضفة الغربية" 2009/7/1

²² عدنان إدريس، "برنامج التعليم في مدارس الأونروا بين الحاضر والمستقبل" جامعة التجاح الوطنية.

التطرق الى السياسة"، وإجمالاً خلال المناسبات الوطنية. تفيد شهادات بعض العاملين في مدارس الأونروا في لبنان أن المشرفين التربويين يشجعون الأساتذة على تناول موضوع فلسطين في الصفوف، ولكن هذا التعليم غير معتمد رسمياً ولا تجري عليه امتحانات، أي أنه يبقى خارج المنهاج الرسمي.

تكمّن المشكلة الكبرى الأخرى التي تواجه تعليم اللاجئين الفلسطينيين في مدارس الأونروا في التطبيق شبه الحرفي لتعليمات الأمم المتحدة ولا سيما اليونسكو في إدراج مادة "حقوق الانسان" وما يتبعها من تشوية متعمد لتاريخ ومقاومة الشعب الفلسطيني، في المنهاج الفلسطيني. أثار هذا الموضوع استنكاراً عاماً في الأردن وقطاع غزة خلال العام الماضي (2014) في الوقت الذي أصرت فيه الوكالة على مواصلة هذا البرنامج، حيث افتخرت مؤخراً أن "مدارس الأونروا في الأردن تتبع المناهج الوطنية التي يتم تدريسها في المدارس الحكومية، ويتم إثراء تلك المناهج من قبل مشروع الأونروا الذي يعمل على تزويد الطلبة اللاجئين بالفرصة للتعرض لمفاهيم حقوق الانسان"، واستفاد "عشرات الآلاف من الطلبة ممن هم في الصفوف من الرابع وحتى التاسع من هذا المشروع الواسع والذي تمّوله الحكومة الأميركية".²³

ماذا يتضمن هذا البرنامج "الإثرائي"؟ في قطاع غزة، على سبيل المثال، حيث طبعت الكتب الخاصة بالمادة دون استشارة الحكومة أو لم تأخذ بملاحظات، كما تفعل في أماكن أخرى، يتضمن المبادئ العامة لحقوق الإنسان التي تركز على حرية الفرد في مجتمعه وليس على الحقوق الجماعية في مواجهة الاضطهاد، ويربط "الجيل الفلسطيني بشخصيات بعيدة عن الوطنية الفلسطينية بل حتى العربية" أمثال مارتن لوثر كينغ، روزا باركس وغاندي، كما يصوّر النزوح القسري الفلسطيني الى الدول المجاورة من جراء احتلال فلسطين وطرده وتدمير قراه كنزوح فئات من شعوب أخرى من جراء الحروب أو المجاعة أو غيرها من الأمور المأساوية، بالقول "فرّ نحو 200 ألف أو أكثر من ديارهم (!) في بلدان بسبب الحروب والنزاعات وهذه الدول هي السودان، كينيا، جمهورية الكونغو، العراق، باكستان، فلسطين، الصومال"، أي أن النكبة الفلسطينية المؤسسة لقضية فلسطين غير مطروحة كما هي فعلاً، بل كما يراها الصهاينة و"المجتمع الدولي". وبالنسبة للأونروا، سبب النكبة هو "انضمام الدولة العثمانية الى الألمان، ما جعلها تخسر أراضيها" وليس بريطانيا التي وعدت ثم سلمت فلسطين الى الصهاينة. وفي حين يذكر كتاب الأونروا نماذج دولية نضالية واسعة، كانتفاضة السويتو

²³ <http://unrwa.dev.vardot.org/ar/newsroom/emergency-reports>

ضد نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا، فهو يجهل تماماً رموز المقاومة الفلسطينية ونضالات الأسرى. وأخيراً، يمجّد الكتاب بـ "المقاومة السلمية".²⁴ لهذه الأسباب وغيرها، اعتبرت حكومة غزة، على لسان مدير الإعلام بوزارة التربية والتعليم، أن الأونروا "بهذه المناهج تريد مسح ثقافة أجيال الطلبة الفلسطينيين بوطنهم وقضيتهم، وترسيخ ثقافة المقاومة السلمية كحل للصراع وتنفير الطلبة من المقاومة".

أثيرت من جهة أخرى مسألة إدخال تعليم "الهولوكوست" ("المحرقة اليهودية") في مدارس الأونروا، ضمن "مشروع حقوق الانسان"، غير أن الناطق الاعلامي باسم الوكالة في الأردن ماطر صقر نفى وجود هكذا تعليم داخل الأردن، دون نفيه المطلق لهذا التعليم في مدارس الأونروا، إذ صرّح أن "ما تناولته وسائل الإعلام يتعلق بدول أخرى مضيضة وليس لها علاقة بالأردن". وكانت "لجنة معلمي وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) في الأردن قد أصدرت بياناً حول "المعلومات الواردة من الرئاسة العامة لوكالة الأونروا تشير الى وجود قرار لدى إدارة التعليم في الأونروا لتدريس مادة إثرائية عن الهولوكوست" وأكدت فيه "عدم السماح بتدريس أي مادة عن الهولوكوست في مدارس الأونروا" (2013). يقع الالتباس حول هذه المسألة ربما بسبب محاولات الأونروا واليونسكو الحثيثة لإدخال تلك الدروس والمفاهيم في مدارس الوكالة، دون التمكن من ذلك بعد، بفضل الاستنكار العام واليقظة حول هذه المسألة من قبل أولياء الأمور والعاملين في الوكالة. ولكن جهود الأونروا واليونسكو والدول الممولة مستمرة وتنتظر الوقت المناسب أو الثغرات لإدخال هذا المواد التطبيقية المعادية للشعب الفلسطيني وللشعوب العربية بشكل عام.

²⁴عروبة عثمان، منهاج "حقوق الانسان: تشعل أزمة بين الأونروا وحكومة غزة

التوصيات

تأثر اللاجئين الفلسطينيين بشكل مباشر وغير مباشر بغياب أو تهميش فلسطين وقضيتها في المناهج التعليمية العربية، لا سيما اللاجئين المشتتون في الدول المجاورة. لا توفر الأونروا لطلابها التربية الوطنية الخاصة بالشعب الفلسطيني، وذلك لأنها تطبق في مدارسها مناهج الدول المضيفة، التي تركز على الهوية الوطنية "الصغيرة" وليس على الهوية العربية المشتركة، ما يعني أن اللاجئين الفلسطينيين لا يجمعهم منهج تربوي واحد ينمي هويتهم وانتماءهم الى شعب واحد. تحاول المبادرات الشخصية والفصائلية وغيرها سد هذا الفراغ من خلال ورش خاصة أو كتيبات توزع على الطلاب، غالباً في المناسبات الوطنية. ومن جهة أخرى، تسعى الأونروا الى إدخال مفاهيم تعتبر "عالمية" في مدارسها، غير أنه اتضح، في الأردن وقطاع غزة، من خلال الكتب الموزعة، أن هدف هذا التعليم يطمح الى تسهيل التطبيع مع دولة الاحتلال وإبعاد الطلبة عن المقاومة.

أمام هذا الواقع، لا بد من العمل لتغيير الأوضاع التعليمية في مخيمات اللجوء، لا سيما في لبنان، من خلال أولاً المطالبة المستمرة من الأونروا إدراج "القضية الفلسطينية" وخاصة مسألة النكبة واللجوء وحق العودة في المنهاج التعليمي داخل مدارس الوكالة، ليس فقط كمادة اختيارية وموسمية، بل كمادة أساسية لصون الهوية والحق الفلسطيني. يتطلب ذلك مشاركة الأهالي والأساتذة واللجان الشعبية والفصائل المختلفة لوضع خطة عمل واقعية وعملية في آن واحد. ولكن بانتظار إقرار هذه المسألة من قبل الجهات المعنية، تستطيع لجان تربوية يتم تشكيلها العمل على إقامة موقع إلكتروني يعرض القضية الفلسطينية وتاريخ وجغرافيا فلسطين الى الأجيال الناشئة، لكافة المراحل الدراسية، كما باستطاعتها تأليف الكتب المدرسية وعرضها على الموقع للتنزيل. سيفيد موقع كهذا ليس فقط اللاجئين في لبنان، بل أيضاً الناشئة العرب والفلسطينيين في كافة أماكن تواجدهم. ويمكن الاستعانة بالمبادرات التالية لهذا الخصوص وبغيرها:

بادر "مركز دراسات الشرق الأوسط" في الأردن الى إعداد "مناهج تدريس القضية الفلسطينية" ووضع خطط مساقات تدريسية لفلسطين والقضية الفلسطينية من خلال دورات مكثفة في عشرة أسابيع، أو لنيل شهادة متوسطة (ثلاثة فصول دراسية جامعية) أو لنيل شهادة دراسات عليا (فصلين دراسيين جامعيين). "تدور مساقات المستويات الثلاثة جميعاً حول العلوم والمعارف ذات الاتصال المباشر بفلسطين والقضية الفلسطينية والصراع العربي -

الإسرائيلي". وأصدرت مؤسسة الدراسات الفلسطينية سلسلة كتب مدرسية في الثمانينات من القرن الماضي، "فلسطين تاريخها وقضيتها" للمرحلة الابتدائية والمتوسطة (بالاشتراك مع جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية في بيروت) والثانوية، و"هي السلسلة الوحيدة التي تتوجه فيها هذه المؤسسة الى الناشئة العربية بوجه خاص للتعريف بالقضية الفلسطينية، نشأة وتطوراً".

إضافة الى الموقع الإلكتروني الذي قد يطلق مبادرات أخرى، منافسة أو مكّلة، يمكن الانطلاق من التساؤلات أو الأفكار المسبقة المتداولة عند الناشئة الفلسطينية والعربية لتأليف كتيبات يتم توزيعها أو عرضها في المواقع الإلكترونية أو الأقراص المدمجة. كما يمكن الانطلاق من الأوضاع المعيشية الراهنة لإعادة التركيز على الأسباب الحقيقية التي أدت إليها، أي الاحتلال والنكبة والتهجير، وتواطؤ الدول مع الاحتلال، دون استبعاد موضوعات أخرى (تاريخية ما قبل النكبة، جغرافيا فلسطين الطبيعية، مكانة القدس، وغيرها).

تلخيص

في الختام، يمكن التأكيد أن فلسطين، كقضية وتاريخ، شبه غائبة عن المناهج التربوية العربية، وأن الأجيال العربية الصاعدة لا تستطيع الاعتماد على سنوات الدراسة لفهم كيف ولماذا احتلت فلسطين، وكيف قاوم الفلسطينيون رغم التواطؤ العربي والدولي مع الاحتلال، ولماذا يرفض الفلسطينيون مشاريع التسوية المقترحة، ومن ضمنها توطين وتهجير اللاجئين الى دول أخرى، وأهمية مقاومة الشعب الفلسطيني، كما لا تستطيع فهم، ومن ثم التفكير في الروابط التاريخية والحضارية التي تؤكد على مكانة فلسطين في العالم العربي والإسلامي.

لقد ربط "المجتمع الدولي" بين القضية الفلسطينية وما أسماه "الإرهاب الإسلامي" وضغط لتغيير المناهج التربوية في الدول العربية، المتهمة بتشجيع "الإرهاب"، ليس بالطريقة التي تساعد المواطن العربي على فهم حاضره وماضيه، بل بالطريقة التي تبعده عن قضايا الأساسية، وأولها القضية الفلسطينية، وتجعل منه سلعة في الأسواق العالمية بعد تلقينه ما يفيد انخراطه في "المجتمع الدولي".

لقد همشت أو أنكرت معظم المناهج التربوية العربية فلسطين وقضيتها، في الوقت الذي جزأت فيه المناهج الفلسطينية الوطن المحتل وهمشت مسألة اللاجئين، وخضعت الكل لإملاءات

المساعدات المالية والفنية التي تدفقت على الدول العربية من الأمم المتحدة ومؤسساتها (اليونسكو بالتحديد) ومن الدول الغربية (الولايات المتحدة والدولة الأوروبية). يسعى "المجتمع الدولي" الى إنهاء الصراع العربي الصهيوني من خلال إبعاد الدول العربية عنه واعتباره صراعاً بين الفلسطينيين و"الإسرائيليين"، يمكن حلّه من خلال الاتفاقيات والتفاهات الثنائية تحت الرعاية الدولية (الأميركية خاصة). بالتالي، يجب ألا تكون فلسطين وقضيتها من اهتمام الشعوب العربية والإسلامية، ما تجلّى بوضوح في المناهج التربوية التي تم تمويلها وإعادة صياغتها.

إن غياب فلسطين وقضيتها عن المناهج التربوية العربية والانكماش على الهويات الصغرى في الوطن العربي لها تداعيات سلبية أيضاً على اللاجئين الفلسطينيين في دول الجوار، إذ حرموا من تعلم قضيتهم الأساس بسبب الاتفاقيات المبرمة بين الأونروا ووزارات هذه الدول، إضافة الى أن التشتت بين الدول أسفر عن غياب منهاج تعليمي موحد يجمع كافة أبناء الشعب الفلسطيني.

بعد إبعاد الموضوع الفلسطيني عن المناهج التعليمية، سعت الدول الغربية والأمم المتحدة، وما زالت تسعى، الى فرض التطبيع الثقافي مع الاحتلال، من خلال إدخال مفاهيم خارجة عن نطاق الصراع ضد الصهيونية والهيمنة الغربية، مثل "التعايش السلمي" أو فرض تعليم "المحرقة اليهودية" التي أقدم عليها نظام أوروبي، دون غيرها من الأعمال الإرهابية والمجازر التي ارتكبتها المستعمرون في فلسطين والعالم. رفضت بعض التيارات السياسية وشرائح مجتمعية هذا التوجه واستطاعت، في الأردن وغزة ولبنان، على سبيل المثال، إفشال هذه الخطوات التطبيعية. ذلك يتطلب يقظة عالية ومستمرة لمنع هذه المشاريع من التقدم والتسلل الى الوعي العربي.